

مراجعة السيان وأثره في توجيه الجرح والتعديل

الباحث. خليفة العربي رزيق / د.د. سليمان عبد القادر

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية

جامعة وهران 1

تمهيد :

علم الجرح والتعديل من خصائص هذه الأمة، وهو علم جليل القدر عظيم النفع بعيد الأثر، ويمثل أحد أشكال المنهج النقدي للأخبار عند المسلمين ، ومما جاء في توصيفه أنه " علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة وعن مراتب تلك الألفاظ 1 ، وقد اشترط أهل العلم لمن يمارس هذا الفن ويبحث في جرح الرواة وتعديلهم شروطاً عدة، يؤمن بها الشطط والزيف أو الإجحاف في حق النقلة، لما هو ظاهر من أن الخطأ في الحكم على الرواة قد يترتب عليه أخطاء في الحكم على المرويات، يقول الإمام اللكنوي رحمه الله : (ويشترط في الجراح والمعدل العلم والتقوى، والورع والصدق ، والتجنب عن التعصب ، ومعرفة أسباب الجرح والتزكية)2 ، وقال الإمام النووي رحمه الله: (إنما يجوز الجرح لعارف به مقبول القول فيه، أما إذا لم يكن الجراح من أهل المعرفة أو لم يكن ممن يقبل قوله فيه فلا يجوز له الكلام في أحد من الناس فإن تكلم كان كلامه غيبة محرمة)3.

وغيرها من الشروط التي ذكرها أئمة هذا الشأن ، إلا أن بعض هذه الشروط لم يأخذ حظه من النظر و في بعض التطبيقات النقدية ، وقد أغفل التنبيه إليها كثير ممن صنف في علم الجرح والتعديل ، وكثير ممن تكلم في الرجال جرحاً وتعديلاً ، فتنكبوا بذلك السبيل وأتوا بما لا يُرتضى، ومن تكلم الشروط ما سماه الحافظ ابن حجر " تأمل أقوال المزكين ومخارجها " 4، بل

وصفها بكونها قاعدة جلييلة في هذا الباب ، والمراد بالمخارج السياقات التي تصاحب أقوال الجراح والمعدل وتكتنفها وهي متعددة ، وربما ظن من لم يراعي تلك السياقات والمخارج في فهم أقوال النقاد أن في أقوالهم تعارضا حقيقيا قد يتعذر رفعه، أو يتكلف فيها الجمع .

. فيجب أن يراعى في الناقد أحواله كالغضب والسخط أو المزاح ونحوها وطبعه اللين أو الشديد أو الاعتدال، وحال السؤال إن كان كلامه في الراوي جاء جوابا على سؤال أو صدر منه ابتداء ، وغيرها من الأحوال الملازمة لكلام الناقد التي تشكل بمجموعها السياق 5 الذي قيل فيه ورد فيه القول ، والذي ينبغي يستحضر عند محاولة فهم أو تفسير الكلام الصادر عن أحد النقاد في راو من الرواة .

. ومن تلکم المخارج التي أشار إليها بعض الأئمة 6 أن يكون الكلام في الراوي خرج منخرج الجواب عن سؤال معين ، ومنها أيضا سؤال الناقد عن حال الراوي مقرونا بغيره وليس منفردا ، فيجيب باعتبار هذه الإضافة

وعلى هذا الأساس جاء هذا البحث لمعالجة مدى اعتبار هذه السياقات 7 عند المحدثين ، وأثر ذلك في تحرير الحكم على الرواة جرحا وتعديلا .

المطلب الأول : قاعدة اعتبار السياق ومخارج الأقوال عند الأئمة النقاد

قال الإمام أبو الوليد الباجي في كتابه الحافل التعديل و التجريح تحت باب الجرح والتعديل : " واعلم أنه قد يقول المعدل فلان ثقة ولا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه ويقول فلان لا بأس به ويريد أنه يحتج بحديثه وإنما ذلك على حسب ما هو فيه ووجه السؤال له فقد يسأل عن الرجل الفاضل في دينه المتوسط حديثه فيقرن بالضعفاء فيقال ما تقول في فلان وفلان فيقول فلان ثقة

يريد أنه ليس من نمط من قرن به وأنه ثقة بالإضافة إلى غيره وقد يسأل عنه على غير هذا الوجه فيقول لا بأس به فإذا قيل أهو ثقة قال الثقة غير هذا " 8 .

فكلام الباجي رحمه الله صريح في أن الناقد الحصيف عليه مراعاة سياق أقوال المعدلين والمجرحين لفهم مرادهم من إطلاقاتهم ، ومما ذكره رحمه الله اعتبار " وجه السؤال " ، و " وجه الإضافة " ، و " السكوت عن المسئول عنه وذكر غيره " ، وضرب لذلك أمثلة .

وأكد الباجي رحمه الله تلك القاعدة في موضع آخر حيث قال: " فهذا كله يدل على أن ألفاظهم في ذلك تصدر على حسب السؤال وتختلف بحسب ذلك وتكون بحسب إضافة المسئول عنهم بعضهم إلى بعض وقد يحكم بالجرحة على الرجل بمعنى لو وجد في غيره لم يجرح به لما شهر من فضله وعلمه وأن حاله يحتمل مثل ذلك فعلى هذا يحمل ألفاظ الجرح والتعديل من فهم أقوالهم وأغراضهم ولا يكون ذلك إلا لمن كان من أهل الصناعة والعلم بهذا الشأن وأما من لم يعلم ذلك وليس عنده من أحوال المحدثين إلا ما يأخذه من ألفاظ أهل الجرح والتعديل فإنه لا يمكنه تنزيل الألفاظ هذا التنزيل ولا اعتبارها بشيء مما ذكرنا وإنما يتبع في ذلك ظاهر ألفاظهم فيما وقع الاتفاق عليه ويقف عند اختلافهم واختلاف عباراتهم والله الموفق للصواب برحمته " 9 .

وفي هذا النص نجد أن الإمام الباجي رحمه الله ذهب إلى أبعد من ذلك حيث عد مراعاة تلك السياقات دأب أهل الصناعة والعلم بهذا الشأن، ومن لم يتجاوز ظواهر الألفاظ فإنه لا يمكنه تنزيل تلك الألفاظ منازلها ، ولا فهم أقوالهم وأغراضهم منها .

وقد لخص الحافظ ابن حجر رحمه الله كلام الباجي في لسان الميزان مستشهدا به ومقررا لفحواه فقال: وينبغي أن يتأمل أيضا أقوال المزكين ومخارجها فقد يقول العدل: فلان ثقة ولا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه وإنما ذلك على حسب ما هو فيه ووجه السؤال له [ثم ذكر أمثلة لهذه القاعدة ثم قال] وهذا حكم على اختلاف السؤال وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من

اختلاف كلام أئمة أهل الجرح والتعديل ممن وثق رجلا في وقت وجرحه في وقت آخر ، وقد يحكمون على الرجل الكبير في الجرح يعني لو وجد فيمن هو دونه لم يجرح به فيتعين لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصها ليتبين منها فالعلة تخفى على كثير من الناس إذا عرض على ما أصلناه، والله الموفق 10.

بل اعتبرها الحافظ رحمه الله قاعدة جليلة حيث قال في موضع آخر : "وقد وثقه [أي أبو بلج] يحيى بن

معين و النسائي و محمد ابن سعد و الدارقطني ... ونقل ابن الجوزي عن ابن معين أنه ضعفه، فإن ثبت ذلك فقد يكون سئل عنه وعمّن هو فوقه، فضعفه بالنسبة إليه، وهذه قاعدة جليلة فيمن اختلف النقل عن ابن معين فيه، نبه عليها أبو الوليد الباجي في كتابه "رجال البخاري" 11.

وقال السخاوي في فتح المغيث : " مما ينبه عليه انه ينبغي أن تتأمل أقوال المزكّين ومخارجها فيقولون فلان ثقة أو ضعيف ولا يريدون به أنه ممن يحتج بحديثه ولا ممن يرد وإنما ذلك بالنسبة لمن قرن معه على وفق ما وجه إلى القائل من السؤال وأمثلة ذلك كثيرة لا نطيل بها ... وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة الجرح والتعديل، ممن وثق رجلا في وقت وجرحه في آخر، فينبغي لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصها ليتبين ما لعله خفي منها على كثير من الناس" 12.

وقد أفرد اللكنوي رحمه هذه القاعدة بمبحث " إيقاظ في توجيه صدور الجرح والتعديل من الناقد الواحد في الراوي نفسه " وقال : كثيرا ما تجد الاختلاف عن ابن معين وغيره من أئمة النقد في حق راو، وهو قد يكون لتغير الاجتهاد ، وقد يكون لاختلاف كيفية السؤال ، ثم نقل نص الحافظ ابن حجر ونص تلميذه السخاوي الذين تقدما 13.

كما أن الشيخ عبد الرحمن المعلمي عدّها سابعة القواعد التي ينبغي أن تراعى حال النظر في كتب الجرح والتعديل ، حيث قال رحمه الله تحت عنوان كيف البحث عن أحوال الرواة : " من أحب أن ينظر في كتب الجرح والتعديل للبحث عن حال رجل وقع في سندٍ، فعليه أن يراعي أموراً ... السابع: قال ابن حجر في «لسان الميزان» (17/1) : وينبغي أن يتأمل أيضاً أقوال المزكين ومخارجها... " 14. وأتى بنظائر أخرى لم يذكرها الباجي وابن حجر.

- وقرن الراوي بغيره تقع على أنحاء في صنيع الأئمة من حيث الجملة ، فقد يقرن براو آخر معروف العين مسمّى ، وتارة يقرن بغير مسمى .

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله :

قلت: صيغة هذه العبارة [أي غيره أوثق منه] - وأشباهاها - تأتي على وجهين:
1. الوجه الأول: يقولون في الراوي: (غيره أوثق منه).
2. والوجه الثاني: يقولون فيه: (فلان أوثق منه)، أو: (إنه ليس مثل فلان)، أو: (فلان أحب إلي منه) .

فهذه العبارة التي في الوجه الثاني، لا يقولونها لجرح الراوي، وإنما يقولونها في المفاضلة بينه وبين أشباهه، لبيان موقع مستواه من الحفظ والضبط ونحوهما، فالمفضل عليه فيها واحدٌ معيّن، وهو الذي يُسمّى في تلك العبارة، - أما عبارتهم في الوجه الأول، وهي قولهم: (غيره أوثق منه)، فهي كناية عن جرح الراوي، لأنها مفاضلة بينه وبين راوٍ مبهم غير معيّن، مع تفضيل ذلك المبهم عليه، فتصدق في صورتها على تفضيل كل راوٍ عليه، ولهذا كانت جرحاً.

وهذه العبارة تأتي صيغتها مشتقة من ألفاظ متعددة، فيقولون: (غيره أوثق منه)، ويقولون: (غيره أحفظ منه)، و(غيره أقوى منه)، و(غيره أمتن منه)، و(غيره أرضى منه)، و(غيره أثبت منه)15.

ثم استدرك رحمه الله على هذا الإطلاق الذي أطلقه في الوجه الثاني بقوله " وقد يستعملون هذه الصيغة بلفظ العموم والإبهام، في باب المفاضلة بين الراوي الثقة والأوثق منه، لكن مع القرينة الدالة على ذلك "16. وهو تأكيد منه رحمه الله لقاعدة اعتبار القرائن والسياق في توجيه كلام النقاد وحمله الحمل الصحيح وإنزاله المنزل الذي قصده المعدل أو الجراح .

المطلب الثاني : دراسة تطبيقية على القاعدة :

ونسوق هنا طائفة من الأمثلة المستقاة من كلام الأئمة في قاعدة اعتبار القرائن والسياق في توجيه كلام النقاد .

أولا - مقارنة الراوي براو آخر معين .

1 - العلاء بن عبد الرحمن :

قال عثمان الدوري : سألت ابن معين عن العلاء بن عبد الرحمن17 عن أبيه18 كيف حديثهما ، فقال ليس به بأس، قلت هو أحب إليك أم سعيد المقبري19 ؟ قال سعيد أوثق والعلاء ضعيف20.

فابن معين لم يرد أن العلاء ضعيف مطلقا بدليل أنه قال لا بأس به وإنما أراد أنه ضعيف بالنسبة لسعيد المقبري.21

2 - ابن الغسيل عبد الرحمن بن سليمان

عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر الأنصاري المعروف بابن الغسيل والغسيل هو حنظلة قتل يوم أحد شهيدا وهو جنب فغسلته الملائكة وعبد الرحمن من صغار التابعين وثقه بن معين والنسائي وأبو زرعة والدارقطني وقال النسائي مرة ليس به بأس ومرة ليس بالقوي وقال ابن

حبان كان يخطئ ويهم كثيرا مرض القول فيه أحمد ويحيى وقالوا صالح وقال الأزدي ليس بالقوي عندهم وقال ابن عدي هو ممن يعتبر حديثه ويكتب قلت . أي الحافظ بن حجر . تضعيفهم له بالنسبة إلى غيره ممن هو أثبت منه من أقرانه وقد احتج به الجماعة سوى النسائي.22

3. أبو خلدة

ما رواه أبو عبد الله بن البيهقي، قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني، يقول: سمعت أبا بكر محمد بن النضر الجارودي، يقول: سمعت عمرو بن علي، يقول: أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي، حدثنا أبو خلدة، فقال رجل: "يا أبا سعيد أكان ثقة؟" فقال: "كان خيارًا، وكان مسلمًا، وكان صدوقًا، الثقة شعبة وسفيان.

قال الإمام الباجي رحمه الله : وإنما أراد عبد الرحمن بن مهدي - رحمه الله - التناهي في الإمامة، لو لم يؤتق من أصحاب الحديث إلا من كان في درجة شعبة وسفيان الثوري لقل الثقات، ولبطل معظم الآثار.23

4. عقيل بن خالد الأيلي

قال عبد الرحمن الرازي قيل لأبي حاتم أيهما أحب إليك يونس (بن يزيد الأيلي) أو عقيل فقال عقيل لا بأس به فقد قال في مثل عقيل لا بأس به ويريد بذلك تفضيله على يونس ولو قرن له عبد الجبار بن عمر لقال عقيل ثقة ثبت متقدم متقن وقد سئل عنه أبو زرعة الرازي فقال ثقة صدوق فوصفه بصفته لما لم يقرن بغيره.24

5. محمد بن إسحاق

قال الدوري عن ابن معين أنه سئل عن ابن إسحاق وموسى بن عبيدة الرذي: أيهما أحب إليك؟ فقال: ابن إسحاق ثقة، وسئل عن محمد بن إسحاق بمفرده فقال: صدوق وليس بحجة.25

6. الليث بن سعد

ذكر لأبي عبد الرحمن النسوي تفضيل ابن وهب: الليث على مالك، فقال: وأي شيء عند الليث؟ لولا أن الله تداركه لكان مثل ابن لهيعة، ولا خلاف أن الليث من أهل الثقة والثبت، ولكنه إنما أنكر تفضيله على مالك أو مساواته به 26.

6. قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة أزهر بن سعد السمان 27 حكى العقيلي في الضعفاء أن الامام أحمد قال ابن أبي عدي أحب إلي من أزهر 28 قلت هذا ليس بجرح يوجب إدخاله في الضعفاء انتهى 29 .

6. ومن أمثلتها الكثيرة ما جاء في: (تعجيل المنفعة) للحافظ ابن حجر (ص: 75) في ترجمة: (جُهير بن يزيد العبدي البصري): (لِيِنَّه يحى القطان بقوله: حوشب بن عقيل أثبت منه) ، قلت-القائل: الحافظ ابن حجر-متعقباً الحسيني مؤلف أصل كتاب تعجيل المنفعة-: (وهذه الصيغة ليست صريحة في التليين، بل: احْتِمَالُهَا قُوَّتُهُ أقوى، ووثقه أحمد، وابن معين، وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: لا بأس به " انتهى .

ثانياً - مقارنة الراوي بغير معين 30.

1 - عبد الكريم بن أبي المخارق البصري

. جاء في التهذيب لابن حجر في ترجمة: (عبد الكريم بن أبي المخارق البصري)، قال ابن عبد البر مجمع على ضعفه على ضعفه: وقال الجزري: غيره أوثق منه 31.

2. الحسن بن عمارة البجلي

. جاء في تهذيب التهذيب لابن حجر (305/2) في ترجمة : (الحسن بن عمارة البجلي الكوفي)، : وقال ابن عيينة : كان له فضل، وغيره أحفظ منه ،

وقال الساجي ضعيف متروك أجمع أهل الحديث على ترك حديثه³².
3. أبي بن عباس المدني

قال الذهبي في رسالة: (من تكلم فيه وهو مؤثّق) : (أبي ابن عباس المدني، قليل الرواية، وغيره أمتن منه، ضعفه ابن معين وغيره، وقال أحمد: منكر الحديث، وقواه الدارقطني)³³.

5. سليمان بن حيان الأزدي

. جاء في تذكرة الحفاظ للذهبي، في ترجمة: (أبي خالد الأحمر سليمان بن حيان الأزدي الكوفي)، الحافظ الصدوق، الذي وثقه جماعة، وروى حديثه الجماعة، قول الذهبي فيه: (قلت: هو من مشاهير المحدثين، وغيره أثبت منه)³⁴.

6. إسحاق بن منصور الكوسج

جاء في التهذيب لابن حجر في ترجمة: (إسحاق بن منصور الكوسج المروزي نزيل نيسابور)، تلميذ إسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، الذي روى له الجماعة سوى أبي داود .

وقال النسائي فيه: ثقة ثبت، وقال أبو حاتم: صدوق ، وقال الحاكم: هو أحد الأئمة من أصحاب الحديث الزهاد المتمسكين بالسنة ، وقال ابن شاهين في: (الثقات): قال عثمان بن أبي شيبة: ثقة صدوق، وكان غيره أثبت منه³⁵.

المطلب الثالث : السكوت عن الراوي وتركه غيره والحكم الجماعي

ويلحق بهذه القاعدة أيضا مسألتان وهما :

أولاً: السكوت عن الراوي المسؤول عنه وتركه غيره

. قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله " ومما يدخل في هذه المرتبة الثانية من مراتب الجرح ما سلكه الإمام أحمد في هذا المقام إذا سئل عن حال راو كذاب ، فلم يتكلم فيه بشيء ، ولكن زكى غيره وهو لم يسأل عنه ، فكان ذلك إيذانا منه بسقوط ذلك الراوي المسؤول عنه . جاء في مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص 267 ، وتهذيب التهذيب 464/9 في ترجمة محمد بن معاوية النيسابوري " قال يعقوب بن سفيان حدثنا سلمة بن شبيب قال سألت أحمد بن حنبل عن محمد بن معاوية النيسابوري ، فقال لي نعم الرجل يحيى بن يحيى "36.

قال ابن الجوزي رحمه الله عقبه " وإنما وري أحمد عن ذكر هذا المذموم بذلك الممدوح، فإن محمد بن معاوية معدود في الكذابين ، وقد قرح فيه أحمد في رواية أخرى عنه ، لكنه كان يجتنب القرح في أوقات .

قال عبد الفتاح : الإعراض عن المسؤول عنه وتركه غيره عنوان ضعفه عند المسؤول، وإلا لأجاب السائل عنه 37 ، فلا يمكن لقائل أن يقول أن سكوت الإمام أحمد هنا لا يستفاد منه جرح ولا تعديل ، بل إن السياق ومقتضى السؤال دلا على أنه يريد يبين الراوي .

ثانيا : التزكية أو الجرح الجماعي لا تقتضي التساوي الفردي

قال الإمام المعلمي رحمه الله: " قول المحدث (رواه جماعة ثقات حفاظ) ثم يعدهم لا يقتضي أن يكون كل من ذكره بحيث لو سئل عنه ذاك المحدث وحده لقال : " ثقة حافظ. "

هذا ابن حبان قصد أن يجمع الثقات في كتابه ثم قد يذكر فيهم من يبينه هو نفسه بالكتاب نفسه، وهذا الدارقطني نفسه ذكر في (السنن ص35) حديثاً فيه مسح الرأس ثلاثاً ، وهو موافق لقول أصحابه الشافعية ثم قال : (خالفه جماعة من الحفاظ الثقات ...) فعدهم وذكر فيهم شريكا القاضي، وأبا الأشهب

جعفر بن الحارث ، والحجاج بن أرطاة ، وجعفر الأحمر . مع أنه قال ص 132 (شريك ليس بالقوي فيما يتفرد به) وجعفر بن الحارث لم أر له كلاما فيه ، ولكن تكلم فيه غيره من الأئمة كابن معين والنسائي ، وحجاج بن أرطاة . قال الدارقطني نفسه في مواضع من "السنن" : (لا يحتج به) ، وفي بعض المواضع (ضعيف) ، وجعفر الأحمر اختلفوا فيه . وقال الدارقطني كما في (التهذيب) : (يعتبر به) وهذا تليين كما لا يخفى .

ونحو هذا قول المصنف : (شيوخهم ثقات) أو (شيوخ فلان كلهم ثقات) فلا يلزم من هذا أن كل واحد منهم بحيث يستحق أن يقال له بمفرده على الإطلاق (هو ثقة) وإنما إذا ذكروا الرجل في جملة من أطلقوا عليهم ثقات فاللزم أنه ثقة في الجملة أي له حظ من الثقة وقد تقدم في القواعد أنهم ربما يتجاوزون في كلمة (ثقة) فيطلقونها على من هو صالح في دينه ، وإن كان ضعيف الحديث أو نحو ذلك .

وهكذا قد يذكرون الرجل في الجملة من أطلقوا أنهم ضعفاء وإنما اللازم أن له خطأ ما من الضعف كما تجدهم يذكرون في كتب الضعفاء كثيرا من الثقات الذين تكلم فيهم أيسر كلام 38هـ .

الخاتمة والنتائج :

بعد استعراضنا لنصوص بعض الأئمة وتطبيقاتهم في قضية الحكم على الرواة جرحا وتعديلا، يمكن أن نجمل نتائج هذه الدراسة فيما يأتي :

ـ الحكم على الرواة مزلق خطير لا يتصدى له إلا الجهابذة النقاد الذين توافرت فيهم شروط النقد وأهليته المعروفة لدى أهل الشأن

ـ مقاصد المعدلين والجرحيين مما ينبغي أن يلتزم حين تنزيل أقوالهم على الرواة والجمود على ظواهر ألفاظهم قد يؤدي إلى الاضطراب في حال الراوي وما يترتب عليه .

- . اعتبار السياق عموماً والمقارنة بالخصوص قاعدة أصيلة عند الأئمة دل عليه نصوصهم وتطبيقاتهم .
- . صيغ المفاضلة بين الراوي وغيره لا تدل بذاتها على التزكية ولا الجرح ، وإنما يعرف ذلك كله بالفرائض المختلفة التي تبين عن قصد الناقد ومراده .
- . المفاضلة بين الثقة والأوثق ، والضعيف والأضعف هو جرح وتوثيق نسبي يراد به تمييز المراتب فقط لا الحكم المطلق على الراوي .
- . العدول عن الراوي المسؤول عنه إلى غيره طعن في الراوي .
- . الجرح أو التزكية الجماعية لا يلزم منهما التساوي في الأحاد .
- والله تعالى أعلى وأعلم

الهوامش

- 1- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة ، مكتبة المشي ، بغداد ، 1941م ، 582/1
- 2- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ، اللكنوي ، تحقيق أبو غدة ، ط6 ، 2000م ، دار البشائر ، بيروت ، ص 52.
- 3- شرح النووي على مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط2 ، 1392هـ ، 124/1.
- 4- ابن حجر ، لسان الميزان ، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة ، دار البشائر الإسلامية ، ط1 ، 2002م ، 17/1 .

- 5- السياق هو : مجموعة القرائن اللفظية والحالية الدالة على قصد المتكلم من خلال تنابع الكلام وانتظام سابقه ولاحقه به (أثر السياق في النظام النحوي على كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ، نوح الشهري ، ص 79) ، وقيل في تعريفه غير هذا ، ينظر: دلالة السياق ، ردة الله الطلحي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط1 ، 1424 هـ ، ص 50 ، و دلالة السياق وأثرها في توجيه المتشابه اللفظي في قصة موسى ، فهد الشتوي ، ص 27 .
- 6- انظر: ابن حجر (لسان الميزان 17/1) ، والباجي (التعديل والتجريح 283/1) .
- 7- ركزنا على بعض أنواع السياق وعناصره فقط وهو سياق المفاضلة بين راويين أو أكثر، وإلا فهي كثيرة لا يسعف مقال في استقصائها .
- 8- التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح ، الباجي أبو الوليد ، تحقيق حسين أبو لبابة، دار اللواء ، الرياض، ط1، 1986م ، 283/1 ، 284 .
- 9- أبو الوليد الباجي ، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح ، تحقيق حسين أبي لبابة ، دار اللواء للنشر والتوزيع ، الرياض ، ط1 ، 1986م ، 287/1 .
- 10- ابن حجر ، لسان الميزان ، 213/1 .
- 11- ابن حجر ، بذل الماعون في فضل الطاعون ، تحقيق أحمد عصام ، دار العاصمة ، الرياض ، ص117، وكتاب " رجال البخاري " الذي أشار إليه هو كتاب " التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح " لأبي الوليد الباجي .
- 12- السخاوي ، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي ، حققه علي حسين علي ، مكتبة السنة ، مصر ، ط1 ، 2003م ، 132/2 .
- 13- اللكنوي ، الرفع والتكميل ، ص 263 .
- 14- عبد الرحمن المعلمي ، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ، تحقيق الألباني وآخرين ، ط2 ، 1986م ، المكتب الإسلامي ، 254/1 .
- 15- المعلمي ، التنكيل ، حاشية ص 261/1

- 16- اللكنوي ، الرفع والتكميل، حاشية ص 262 .
- 17- هو العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي ، أبو شبل المدني، وثقه أحمد، وقال أبو حاتم صالح مات سنة 132 هـ وقيل 139 هـ ،
- انظر: تهذيب التهذيب ، مطبعة دائرة المعارف النظامية ، الهند ، ط 1 ، 1326 هـ (186/8) .
- 18- هو عبد الرحمن بن يعقوب المدني ، تابعي ثقة ، انظر : تقريب التهذيب، ابن حجر ، تحقيق محمد عوامة ، دار الرشيد ، سوريا ، 1986م ، (353/1 ، رقم 4046) .
- 19- سعيد ابن أبي سعيد كيسان المقبري أبو سعد المدني ثقة من الثالثة ، مات في حدود العشرين وقيل قبلها وقيل بعدها ، أنظر تقريب التهذيب (1/ 236 ، رقم 2321) .
- 20- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) ، تحقيق أحمد نور سيف ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ص 173 .
- 21- انظر السخاوي ، فتح المغيث 132/2 .
- 22- ابن حجر ، هدي الساري (مقدمة الفتح) ، حققه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار المعرفة ، بيروت ، 1379 هـ ، 2/ 141
- 23- انظر : الباجي أبو الوليد ، التعديل والتجريح 283/1 .
- 24- ابن حجر ، لسان الميزان ، 1/ 213 .
- 25- لسان الميزان 213/1 .
- 26- نفسه 213/1 .
- 27- ابن حجر ، التهذيب 203/1 .
- 28- العقيلي ، الضعفاء الكبير ، تحقيق قلعي ، ط 1 ، 1984 م ، دار المكتبة العلمية ، بيروت ، 132/1 .
- 29- اللكنوي ، الرفع والتكميل ، ص 161 ، 162 .
- 30- الأمثلة الواردة هنا ذكرها الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله في تعليقه على الرفع والتكميل ص 182 .
- 31- تهذيب التهذيب ، مطبعة دائرة المعارف النظامية ، الهند ، ط 1 ، 1326 هـ ، 378/6 .
- 32- ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، 305/2

- 33- الذهبي ، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ، تحقيق محمد شكور ، مكتبة المنار ، الزرقاء ، ط1 ، 1986 م ، 34/1 .
- 34- الذهبي ، تذكرة الحفاظ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 292/1
- 35- ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، 225/1
- 36- هو الإمام الحافظ أبو زكريا يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري ، شيخ خراسان ، مات سنة 226 هـ ، شيخ البخاري ومسلم ، قال فيه أحمد : ما رأى يحيى بن يحيى مثل نفسه ، وما أخرجت خراسان مثله . انظر : تذكرة الحفاظ للذهبي 415/2 .
- 37- اللكنوي ، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ، ص 172 ، 173 .
- 38- عبد الرحمن المعلمي ، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ، 586/2 .



